

ردمد
٢٥١٨-٩٣٧١
ردمد الإلكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠



دار الودع الإسلامي
الجامعة الإسلامية العالمية
مدينة الشارقة
مركز الدراسات الإفريقية

مَجَلَّةُ دَرَسَاتِ افْرِيقِيَّةِ

مَجَلَّةُ فِصْلِيَّةِ مُحْكَمَةٍ
تُعْنَى بِشُؤُونِ الْقَارَةِ الْإِفْرِيقِيَّةِ
تَصْدِرُ عَنْ مَرْكَزِ الدِّرَاسَاتِ الْإِفْرِيقِيَّةِ

العدد

الثالث والعشرون

المجلد الثالث

ذي الحجة ١٤٤٧ هـ

حزيران - ٢٠٢٦ م



مجلة دراسات إفريقية



Journal Homepage: <http://studies.africansc.iq/>
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

أعضاء هيئة التحرير

ت	الاسم	التخصص	الجامعة	الدولة
١	أ.م. أمجد زين العابدين طعمة	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٢	أ.د. ذاكر محي الدين عبد الله	تاريخ إفريقيا	جامعة الموصل	العراق
٣	أ.د. نوار جليل هاشم	علاقات دولية	الجامعة المستنصرية	العراق
٤	أ.د. محمد محار جي	تاريخ إفريقيا	الجامعة الإسلامية بمينيسوتا	الولايات المتحدة
٥	أ.د. عبد الله الفيكي البشير	تاريخ إفريقيا	جامعة الخرطوم	السودان
٦	أ.د. أحمد عبد الدايم محمد	تاريخ إفريقيا	جامعة القاهرة	مصر
٧	د. ياسر محمد العبيد	الاقتصاد الإفريقي	جامعة إفريقيا العلمية	السودان
٨	د. أبو بكر فضل محمد	باحث في الدراسات الإفريقية	مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر	السودان
٩	أ.م.د. إبراهيم برمّة أحمد	الحضارة الإسلامية	جامعة الملك فيصل	تشاد
١٠	أ.م.د. سايبو بابا ديني	دراسات إفريقية	جامعة الهدى	بوركينافاسو
١١	أ.م.د. سعيد ناسري برونغوا	الحضارة الإسلامية	جامعة الزيتونة	تونس
١٢	أ.م.د. نافع جميل خلف الهلال	العقيدة والفكر الإسلامي	جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية	العراق
١٣	د. عبد الوهاب الطيب بشير	علوم سياسية	مركز البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة إفريقيا	السودان
١٤	أ.م. عماد الدين حسين بحر الدين	الدراسات الإستراتيجية	الزعيم الأزهري / معهد البحوث والدراسات السودانية والدولية	السودان

المحتويات

٢٣	بدر الدين رحمة محمد علي	الانتخابات العامة في تنزانيا ٢٠٢٥ م قراءة في المشهد السياسي
٥١	آدم محمد حسن ابكر كبس	العلاقات المغربية الموريتانية في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في المدة من ١٩٥٦-٢٠١١ م
٦٩	عمار أبكر محمد إدريس	الموقف الإثيوبي من توزيع الأملاك الإيطالية بشرق أفريقيا: دراسة في الدبلوماسية الإفريقية الناشئة (١٩٥٠-١٨٨٩)
١٠٣	يحيى حسن جديع صفاء خليل كاظم	الأمن المائي في أفريقيا والقانون الدولي العام
١٢٥	عبد مختار موسى	بوكو حرام: رؤية في النشأة والقدرات وسبل المواجهة
١٥٧	امجد زين العابدين طعمة غسان كريم مجذاب	دبلوماسية الشراكة: دراسة في التوجه الصيني تجاه أفريقيا

١٩١	مهند عبد الواحد النداوي	الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية
٢٢٣	حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني حافظ عمر محمد عمر	تاريخ نشأة نظام الحواكير في دارفور وتطورها (٢٠٠٨ - ٢٠١٨ م)
٢٤٥	تامر سامي	قناة موزمبيق: الأمن البحري في مواجهة القرصنة والصراع الجيوسياسي
٢٧١	محمود عبد السلام الدالي سعيد علي كوزي إدريس علي إدريس مخلوف	حرب السودان وتداعياتها الأمنية على الدولة الليبية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ م
٣١٣	حيدر جواد كاظم جاسم الشافعي	شخصية العدد: كوامي نكروما: سيرة قائد التحرر الإفريقي وبناء الدولة الغانية
٣٢٥	لؤي جمعة فاضل	عرض كتاب: داخل أفريقيا، تأليف: جون جنتر



تاريخ نشأة نظام الحواكير
في دارفور وتطورها (٢٠٠٨ - ٢٠١٨م)





Journal Homepage: <http://studies.africansc.iq/>
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

تاريخ نشأة نظام الحواكير

في دارفور وتطورها (٢٠٠٨ - ٢٠١٨م)

أ. حافظ عمر محمد عمر

جامعة نيالا- كلية التربية

Hafizallfa55@gmail.com

د. حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني

جامعة نيالا- كلية التربية

hananabd779@gmail.com

ملخص البحث:

هدفت هذه الورقة إلى إظهار تاريخ نشأة وتطور الحواكير في دارفور ما بين (٢٠٠٨ - ٢٠١٨م) للتعرف على مفهوم الحواكير في دارفور ودراساتها من حيث قيمة الأرض وطرق ملكيتها ونزاعها مع التركيز على تاريخ منح الحواكير والوقوف على المانح والممنوح والعرف والقانون الذي يسند ذلك، عطفًا على قيمة الحاكرة (الأرض) اجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا فكانت مشكلة الورقة الرئيسة هي لماذا الصراع حول الحواكير؟ لذا اعتمدت الورقة محورين لمعالجة المشكلة المحور الأول ماهية الحواكير أما المحور الثاني أنواع الحواكير وأسباب الصراع. اتبع البحث المنهج التاريخي والوصفي. كما توصلت الورقة لعدة نتائج منها أن الصراع حول الحواكير (الأرض) من أهم عوامل أزمة دارفور هي التي عمقت الصراع القبلي مما أدى إلى النزوح واللجوء لأماكن آمنة، خرجت الورقة بعدة توصيات مثل: مراجعة قانون تسوية الأراضي للأعوام (١٩٢٥ - ١٩٨٤ و ١٩٩٥م) لتتماشى مع متغيرات العصر، بجانب توعية للإدارات الأهلية وتحديد دورها قانونيًا، ختمت الورقة بخاتمة ونتائج وتوصيات ثم قائمة المصادر والمراجع.

تاريخ الاستلام:

٢٠٢٦/٤/٢٥

تاريخ القبول:

٢٠٢٦/٤/٣٠

تاريخ النشر:

٢٠٢٦/٦/١

الكلمات المفتاحية:

نظام الحواكير، دارفور، الصراع القبلي، ملكية الأراضي، الإدارة الأهلية.

المجلد الثالث العدد (٢٣)

شهر ذو الحجة - ١٤٤٧هـ

حزيران ٢٠٢٦م

The Emergence and Development of the Hawakir System in Darfur (2008 – 2018)

Hafiz Omer Mohammed Omer
Sudan \University of Nyala/
Faculty of Education/
Department of History
Hafizallfa55@gmail.com

Hanan Abdoalrhaman
Abdullah Altijani.
Sudan \University of Nyala/
Faculty of Education/
Department of History
hananabd779@gmail.com

Received:

25/4/2026

Accepted:

30/4/2026

Published:

1/6/2026

Keywords:

Hawakir system,
Darfur, Tribal conflict,
Land ownership, Native
administration.

**Journal of African
Studies**

volume (3)

Issue (23)

Dhul-Hijjah 1447 H

Absrract

This paper aimed to demonstrate the history of the emergence and development of hawker (land ownership) in Darfur between 2008 and 2018. Its aim is to understand the concept of hawakir in Darfur and study it in terms of land value, ownership methods, and expropriation. The study focuses on the history of hawakir grants, identifying the grantor and recipient, and the customary and legal frameworks that underpin these grants. It also considers the social, economic, and security value of hawakir (land), as the main research problem is the conflict surrounding hawakir. Therefore, the research adopts two main axes: the first addresses the nature of hawakir, and the second explores the types of hawakir and the causes of conflict. The research employs a historical and descriptive methodology. The study concludes with several findings, including that conflict over hawakir (land) is a major factor in the Darfur crisis, and that the clash of global and regional interests has exacerbated the conflict, leading to displacement and refuge in safer areas. The paper concluded several recommendations, such as revising the 1995 Land Law to align it with contemporary realities, and raising awareness among local administrations and defining their legal role. The paper concludes with a summary, findings ,recommendation ,and a list of source and reference .

مقدمة

يعد نظام الحاكورة نمط من أنماط الانظمة التي تخصص للملكية الاراضي في سلطنة الفور.

فكانت الأرض المخصصة للزراعة والرعي (الحواكير) في دارفور واحدة من اهم مرتكزات القوة لساكنها وقبائلها حيث يمنح السلطان موثائق للملكية اراضي محددة مقابل ضرائب او ايجار على أن تدار من قبل المالكين او الخدم وهي من اسس الادارة الاهلية، هذه الحواكير يتم منحها للأفراد والقبائل للاستفادة منها مع العلم ان سكان دار فور يمارسون حرفة الرعي والزراعة عليها بالأعراف المعلومة بين المزارعين والرعاة .

نظرا لازدياد اعداد المواشي وانحسار الموارد وشحها نتيجة قلة الامطار ولموجات الجفاف والحروب التي ضربت الاقليم ظهرت بعض الاحتكاكات وهو أمر طبيعي لرغبة المزارع في توسيع رقعته الزراعية وحاجة الرعاة لايجاد مراعي لتلبية حاجة مواشيها من الكلاً والماء فأدت تلك الاحتكاكات إلى الاقتتال القبلي والاثنى والجهوي مما عمق من جذوة تداعيات الازمة في دارفور خاصة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مما اثر تأثيرا مباشرا على الامن المحلي .

• أسباب اختيار الموضوع

١ = الرغبة في معرفة جذور الصراع حول الحواكير في دارفور.

٢ = المحاولة لايجاد الحلول المناسبة لهذه الصراعات من خلال التوصيات .

• اهداف الورقة واهميتها

تكمن اهمية الورقة في انها تحاول سد الثغرات العلمية التي غفلتها الدراسات السابقة مثل اظهار خطورة النزاع حول الحواكير واثره الكبير في تمزيق العلاقات الاجتماعية، بجانب دفع عجلة التوعية ليحل السلام والامن والاستقرار لإذابة

الصراع والنزاع .

أما الاهداف هي :

- ١ - التعرف على التطور التاريخي للصراع حول الأرض في دارفور.
- ٢ - التعرف على حجم الموارد في دارفور والتي من شأنها أن تسهم في حل الصراع
- ٣ - الوقوف على التطورات الادارية لإقليم دارفور من حيث نظم الحكم الذي اسهم في الحد من ازمة النزاع

اسئلة الورقة

- ما هي الخلفية التاريخية لامتلاك الأرضي في دارفور؟
- ما القوانين المنظمة للحواكير حركة الرعاة ؟
- ما هي التطورات الادارية والقانونية التي حدثت في قضية الحواكير؟
- ما أثر نزاع الحواكير على الامن القومي؟

• المنهج

اتبعت الورقة منهج السرد التاريخي مع والوصف والتحليل .

• حدود الورقة

تدور الورقة حول المحور المكاني اقليم دارفور أما المحور الزماني ما بين (٢٠٠٨

- ٢٠١٨م)

تمهيد

يقع اقليم دارفور في اقصى الغرب من السودان على خطي طول (٢٧ / ٢٢) شرقا وخطي عرض (١٦ / ١) شمالا حيث تحده من الدول ليبيا في الشمال الغربي عبر الصحراء الكبرى والتي يفصله عنها ومن الغرب تشاد ومن الجنوب دولة جَنُوب السودان التي انفصلت مؤخرًا عن جمهورية السودان فضلًا عن متاخمتها لولاية كردفان عبر فاصل من الكثبان الرملية .

تقدر مساحة دارفور بحوالي (٥١٠) ألف كيلو متر مربع ويمثل خمس مساحة السودان قبل انفصال الجَنُوب وبذلك يفوق كثيرًا من الدول العربية والأفريقية والأوربية مساحة .

ان أقليم دارفور الذي يضم خمس ولايات جغرافية وسياسية وهي شمال دارفور وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه ولكل ولاية كامل الاستقلال الإداري والسياسي عن الأخرى حيث هناك الروابط الاجتماعية والثقافية والاثنية بين سكانها ولكن الجوار الإقليمي لتلك الدول ساهمت في التدخل القبلي بين الحدود لان الفواصل الحدودية فواصل لا تقيد الحركة .

المحور الأول

ماهية الحاكورة

الأرض نعمة من نعم الله على عباده، تعينهم على البقاء والاستقرار فيها وأعمارها بشتى الطرق والوسائل الحديثة وهي ثروة ثابتة غير منقولة، وهي جاذبة لكل الناس قديماً وحديثاً، وسلاطين الفور من الذين فطنوا لهذا الجانب المهم للأرض منذ قديم الزمان فتعاملوا مع الأرض وملكيته باكرًا حيث أرخو وسجلوا بعض الكتابات عن الأرض وملكيته وقيمتها .

كان السلطان محمد الفضل من السلاطين الذين فهموا دلالات الأرض وقيمتها، حيث أكد أنها من أفضل المكافآت التي يمكن منحها تقديرًا وعرفانًا للفرد، مثلما فعل مع الفقيه عبد الله بن الفقيه أبُّ الحسن الذي أحسن تعليم أبناءه القرآن فأكد السلطان أن الأرض من أفضل المكافآت لأنها تبقى على مر الزمان، فهي هبة له ولذريته فلا أحد ينازعهم فيها إلى الأبد. (إبراهيم موسى، ٢٠١٠، ص ٥٩) هناك عدة تعريفات «للحواكير» وكل التعريفات تفق بأن الحاكورة أرض محددة الأبعاد يستفاد منها، ولها طريقة خاصة لمنحها وإليك بعض التعريفات .

التعريفات:-

كلمة حاكورة» هي لفظ عربي يجمع على حواكير ويقابلها «روRO» بلهجة الفور وتجمع على (روتا Rota) حيث يأتي معنى الحاكورة من الحكر، ويعني أن يحوز الشخص أرضاً دون أن يكون له حق الملكية المطلقة عليها. (إيدام عبد الرحمن آدم، ٢٠٠٨م ص ١٠٧). وانظر أحمد عبد القادر أرباب، ص ٢٤٥-٢٥٠.

عرف عون الشريف قاسم الحاكورة بأنها : قطعة أرض تحكر لزراعة الأشجار وهي قريبة من الدور والمنازل وهي جمع حواكير منذ التقسيمات الداخلية، لمقدومية (الفور) وتعني أيضًا أرض صغيرة يقطعها سلطان الفور لمن يشاء لزراعتها. (عون الشريف قاسم، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٣) .

عرفها محمد إبراهيم أبو سليم الحاكورة بأنها : لفظ عربي وجمعها حواكير، واللفظ المقابل له بلهجة الفور (Ro) وجمعها (Rota)، وهو أن يأتي من الحكر أي أن يحوز الرجل الأرض ويستغلها دون أن يكون له حق الملكية المطلقة، وأن الفور لم يعرفوا أصلاً الملكية المطلقة للأفراد. (أبوسليم، ١٩٨٦م، ص ١٢٣).

أيضاً عرفت الحاكورة بأنها : كلمة عربية مشتقة من حكر (المنجد في اللغة العربية، ٢٠٠٤م، ص ١١٤) وتم استعمالها في دارفور كمصطلح للملكية الأرض بالتحديد، سواء كانت ملكية فردية أو جماعية في إطار ملكية الدولة.

الحاكورة هي: قطعة أرض محددة معلومة ومتفق عليها ويمكن أن تكون موثقة بأوامر سلطانية مكتوبة أو تكون الحدود متعارف عليها عرفياً بموانع جغرافية طبيعية محددة ومعلومة لدى الجميع ولا سيما أكابر القوم والدولة، والحاكورة أرض عليها نفوذ إداري وسياسي واقتصادي وعسكري، وكانت الموانع الجغرافية كالجبال والأودية والخيران هي المفضلة لترسيم الحدود بين الحواكير. (عبد الشافع مصطفى ٢٠١٠م، ص ١٠) ليس هناك تاريخ محدد لبداية نظام ملكية الأرض (الحواكير) في دارفور لأنه بدأ منذ زمن بعيد ضارب في القدم . ولكن النظام الحالي للأرض (الحواكير) بدأ عند فترة السلطان (موسى) ابن السلطان سليمان سولنق مدعومة ببعض الأعراف والقوانين، حيث كانت المرجعية الرئيسية هي قوانين دالي * السلطان دالي : هو ابن السلطان أحمد المعقور، أول سلاطين التنجر . ويعتبر السلطان دالي من أميز السلاطين حيث وضع أسس نظام السلطنة وقوانين ولوائح مستمدة من القرآن والشريعة دون في كتاب مشهور اسمه كتاب دالي، اجتهد في تدوينه حتى أصبح من أمير المراجع في عصره) (عبد الله عصام عبد الفتاح ٢٠٠٩م، ص ٥٦) وأنظر مكي شبيكة، السودان عبر القرون، ص ٩٨ .

إن نظام الحواكير يعتبر صمام أمان لسلطنة دارفور وبه كانت دارفور آمنة ومتماسكة وقوية مما جعل

الاستعمار الإنجليزي المصري يعتمد كنهظام وآلية لإدارة المنطقة. (إيدام عبد الرحمن، ٢٠٠م، ص ١٠٧)

إن نظام الحواكير حافظ على كيان الدولة وحدودها وأمنها الداخلي مع العلم أن لكل قبيلة في دارفور حاكورتها المعلومة الحدود والمتعارف عليها .

أرتبط مفهوم الحواكير بالنظام الإداري للسلطين حيث يتربع السلطان على قمة الهرم الإداري، ويليه المقدم

حيث يمكن أن تضم المقدمة عدة حواكير، ويلي المقدم الشرتاي ثم الشيخ حيث نجد شيخ القبيلة أو حاكم

المنطقة مسؤول عن الوحدة الإدارية المكونة من عدد من الحواكير وهو ممثلاً للسلطان، ويقوم الحاكم الإداري بجمع الضرائب وإرساله للسلطان.

وهذا يؤكد بأن الوحدة الإدارية ليست حواكير للحكام أو القبائل، بل حواكير مجتمعة حيث لا ينفي وجود الوحدة تملك بعض القبائل الحواكير مثل قبيلة الزغاوة في الشمال، والتنجر في كفوت، والفلاتة في غرب الفاشر ودار السلام، فهنا يرى الباحثان أن الحواكير الإدارية هي حواكير مجتمعية يمكن استيعاب كل وافد وأن كان لوافد من غير قبيلة أهل المنطقة، ويتم ذلك بالأعراف والتقاليد والقوانين السائدة، أما الحواكير الإدارية فإنها تمنح بمراسيم سلطانية وهي حواكير لأشخاص وذرائعهم وتكون موافقته ضرورية لاستيعاب الوافدين.

السلطان موسى ابن السلطان سليمان سولونق، أول سلاطين الفور يضع سياسة شاملة إزاء الأرض، وقد أعتبر كل أراضي السلطنة ملكاً خاصاً له، وقد مضى ومن جاء بعده من السلاطين على هذا النهج واعتبروا كل أراضي السلطنة ملكاً لهم، يتصرفون فيها بالأخذ والعطاء كيف ما شاء. (عبد الرحمن أبكر، مقابلة، ٢٠١٨م) .

للسلطان الحق في منح الحاكرة لمن أراد طوعاً، وللممنوح الحق في الاستفادة

من الأرض زراعة واحتطاباً بنفسه، أو ما يستطيع تسيرهم من السكان بعقد ينظم العلاقة بين المالك والعامل أو المزارع، على أن يوزع الإنتاج على (ثلاثة) أطراف هم السلطان والمالك والمزارع بالشكل الذي تحدده الشريعة والعرف، فعادة ما يكون نصيب السلطان محكوم بالشريعة لأنها زكاة، أما المالك والمزارع حسب الاتفاق المبرم بالعرف. (محمد عباس الامين، مقابلة، ٢٠١١م).

يقسم ومحصول الأرض حسب الشريعة المتعارف بين المزارع ومالك الأرض والحاكم، وللحاكم الحق في أن يقطع الأرض لمن يشاء حسب الشروط التي يحددها، فكان هناك تفاوت واضح في تقسيم إنتاج الأرض من منطقة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى وفقاً لطبيعة العرف المعمول به في المنطقة، وحسب درجة انتشار الإسلام وما يفرضه المجتمع من تعاليم. (ايدام عبد الرحمن، ٢٠٠٨م، ص ١١٠)

نلاحظ مما سبق أعلاه أن حاكم المقاطعة الذي يشرف على الجباية في مقاطعته ليس له نصيب من إنتاج الحاكمة إلا أن يأخذ من نصيب السلطان إذا تنازل السلطان عن حقه له .

طريقة حيازة الخواكير:-

هنالك طريقتان لحيازة الأرض:

الأولى : عن طريق السلطان مباشرة بمرسوم سلطاني رسمي أو شفهي منه.

الثانية : عن طريق ممثلي السلطان مثل الأبّ الشيخ (كبير الوزراء)، والوزراء والشراتي والدمالج وغيرهم من كبار رجالات الدولة، ويكون غالباً المنح شفاهه في أغلب الأحيان ويتم تأكيده بواسطة السلطان، الأراضي التي تمنح بهاتين الطريقتين تعرف بالإقطاع ولكن بمرور الزمن صار يطلق عليه (حاكورة). (علي أبو زيد علي، ٢٠٠٩، ص ٤٨).

هنالك أنواع من صيغ المنح السلطاني فعلى سبيل المثال :

(من حضرة سلطان العزة والافتخار والهيبة والوقار الذي شاع ذكره في سائر الأقطار أمير المؤمنين، وخلاصة الأكرمين سيدنا ومولانا السلطان محمد الحسن المهدي لطف الله به حيث كان آمن)، ومن ثم يكتب بالوثيقة المنح.

وأيضاً هذه صيغة أخرى (فمن حضرة السلطان الأعظم والخليفة الأكرم من دان له جميع الأمم وخضعت له رقاب العرب والعجم، أمير المؤمنين الواثق بربه الجليل وراجي عفوه الجزيل أمين الأكرمين وسلالة الطاهرين الطيبين السلطان على دينار ابن السلطان المرحوم محمد الفضل)، ثم يأتي نص الوثيقة التي فيها كل المعلومات الخاصة بالمنح. (يُؤسف تكنة، ٢٠١٤م، ص ٩٧).

*إجراءات تسليم الحاكورة:-

كانت إجراءات تسليم الحواكير تمر بعدد من المراحل الإجرائية الضرورية حيث لا يتم التخصيص والتملك إلا عبر هذه المراحل، وعندما تقع المنازعات في الأرض أو الحواكير كان القضاة لا يصدرن أحكامهم إلا بالرجوع للإجراءات المستوفية لتسليم الأرض، والذي استوفى تلكم الإجراءات، يكون الحكم لمصلحته ويخسر من عجز عن الاستيفاء، والإجراءات هي:-

١. إرسال مندوب من السلطان للوقوف على الأرض ميدانياً لتحديد حدودها في حضور كل من صاحب العطاء (الممنوح)، ومندوب حاكم المقاطعة وأصحاب الحواكير المجاورة.

٢. يكتب موفد السلطان تقريراً للسلطان للاطلاع والتأييد.

٣. اطلاع السلطان على التقرير والموافقة عليه والتصديق بالتخصيص لأنه المالك الوحيد لأراضي السلطان والمخول له بالتصرف فيها.

٤. إقرار السلطان في استقطاع أرض معينة لفرد أو لشخص أو لأسرة أو لمجموعة أو لقبيلة وإخطارهم بتلك الرغبة.

٥. إصدار السلطان الوثيقة السلطانية التي تعرف بـ (الحُجّة) حيث تحتوي على الإقرار السلطاني ومباركة الإجراءات والمراحل وطبيعة العطاء وشروطه. المرحلة الأخيرة هي استلام الحاكمة وممارسة الحياة والحقوق. (أبو سليم، ٢٠٠٨م، ص ٧٠).

إن للحاكمة موقعاً ومساحة وجواراً وحدوداً، حيث لا تتعد الحواكير الفردية أربع كلم مربع، أما حواكير القبائل والمجموعات فيه عدد من الحلال مثل حاكمة ملك الميدوب، والتي تشمل عشرة حلال في شمال دارفور، وهناك بعض الحواكير تشمل أقليةً بأسره مثل حاكمة دار كرني في غرب دارفور وهو ما يعرف بالحواكير الإدارية، حيث رسمت الحدود بواسطة المعالم الأرضية البارزة مثل الجبال والوديان والأشجار، وأحياناً نظام الشواخص الصناعية وأحياناً يلجأ صاحب الحاكمة لدفن بعض المواد التي تقاوم البلل مثل الحصى والرماد والفحم. ويتم تنفيذ قرار المنح بواسطة الملوك والحكام والشراتي والدمالج أولاد السلطان والجباين وأهل دولة السلطان، وقد تكون المنحة مدى الحياة، وبعد وفاة الممنوح له تعود الحاكمة إلى السلطنة، أما المنحة العامة له ولذريته إلى يوم الدين، ويجذر السلطان المسؤولين في خطاب منفصل بعدم التقرب من الحاكمة المعنية وعلى الجباين الابتعاد عنها. (التجاني مصطفى محمد صالح، ١٩٩٩م ص ٦٧).

هنالك أسباب لمنح الحاكمة فمثلاً للمتميزين من قادة الجيش وكبار الإداريين والعلماء وأفراد عائلة السلطان وغيرهم، فيمكن أن يكون الشخص إداري وعالم فيمنح حاكمة واحدة، كذلك نجد أن السلطان يكافئ قادة الجيش والإداريين بمنحهم حواكير، أما حواكير أولاد السلطان والعائلة المالكة مثل حاكمة (دابو) التي منحها السلطان أحمد بكر لابنه محمد دورا وحاكمة مليط التي منحها نفس السلطان لابنه حافظ، وحاكمة طويلة التي منحها السلطان على دينار لابنه الأمير حمزة. (إدريس يونس أحمد ٢٠١٤م، ص ٤٥)

وكان من أبناء السلاطين من لا يكتفي بما عنده من الحواكير، وإنما يتعدى على حواكير غيره وقد تصل بينهم و الملاك الآخرين إلى المحاكم كما حدث للأمير محمد هود بن السلطان محمد الفضل الذي حاول الاستيلاء على حاكورة لجماعة من الفلاتة في خريبان ولكنهم قاضوه وفصل القضاء لصالحهم فاستردوا حقهم منه (الطيب زين العابدين محمد وآخرون، ٢٠١٣ م ص ٢٣).

تحديد مواقع الحواكير:

نظراً لاتساع رقعة الأراضي في دارفور فإن الحاكورة يمكن أن تمنح في أي منطقة من المناطق، غير أن التوزيع المكاني أرتبط باعتبارات منها:

١. خصوبة الأراضي .
٢. كثافة السكان.
٣. ساحة السكان وحسن تعاملهم.
٤. الأراضي التي تمر بالقرب منها طريق تجاري.(الباهر العفيف، ٢٠٠٩ م، ص ٤٦).

المحور الثاني

الحواكير واسباب المنح

الحواكير في دارفور أنواع من حيث الممنوح، والغرض من المنح وطرق إدارتها ومساحتها، و الالتزامات المالية والسياسية والإدارية، فمن خلال هذه المرتكزات عُرِفَت أنواعاً عدّة للحواكير نذكر منها:

(١) حاكورة السلطان: وهي حاكورة الملك أو كل سلطان يعتلي عرش الفور، وهي أغنى مناطق دارفور بالموارد الطبيعية وأخصبها أرضاً ومنتوجاتها تزود بها مائدة السلطان

وأفراد عائلته بما تحتاج من قوت مثل العسل والقمح والسمسم والبصل والطماطم والتوابل. (إبراهيم موسى محمد، مرجع سابق، ص ٧٤)

(٢) حاكورة الجاه: وهي عادة تعطي للفقراء * ولنساء العائلة المالكة وأولاد السلاطين، والجاه يعني الفضل، حيث يتفضل الملوك والسلاطين بالحواكير.

حاكورة الإدارة : (حاكورة القوم): هي أرض معلومة الحدود واسعة تكون عليها نفوذ إداري وسياسي وعسكري واقتصادي، ويدافع عنها أهلها باستماته لحمايتها، ولحاكورة الإدارة اسم يعرف بها، فمثلاً (دار الرزيقات - دار الميدوب - دار مساليت... الخ (عبد الشافع عيسى مصطفى، مرجع سابق، ص ١٥)

(٤) حاكورة الانتفاع: وهي تعطي لبعض القبائل الراحلة، ولها الحق في التنقل والرعي والانتفاع بريع الحاكورة المعنية، وتكون لهم الحق في إدارة أفرادهم، أما إدارة الأرض والاستحقاقات فمسئولية الشراقي أو الملك.

(٥) حاكورة النسب الشريف: وهي تمنح لذوي النسب الشريف من آل البيت الذين يوفدون إلى دارفور.

(٦) حواكير الحدود : وهي حواكير شبه دفاعية، وتمنح لقوات الجيش والمقاديم

في أطراف الدولة لدرء الأخطار التي تأتي من الخارج.

(٧) حاكورة العربان: وهي تعطي لشيخ القبيلة الرعوية وهو مسئول من جميع حقوق السلطان من الرعاة بمعاونة الجبايين.

(٨) حاكورة الهية: هي عادة من الحواكير الصغيرة ذات الأرض الخصبة، الانتاجية العالية من المحاصيل الزراعية وهي تعطي كهدية، خاصة في المناسبات العامة والخاصة، ويمكن منحها لأصدقاء السلطنة الذين حضروا المهمة معينة بقصد التعاون، كما حدث للشيخ عمر التونسي.

(٩) حاكورة الورثة: وهي حاكورة في كثير من الأحيان السلاطين أنفسهم يثبتون للوارث حقه في الأرض بتأكيد عقد المنح.

(١٠) حاكورة القدح: هي حاكورة صغيرة تمنح لعدد من الأشخاص من نفس القبيلة، بشروط وأسس متفق عليها، ويتم تعيين رئيس لهم، والغرض من هذه الحاكورة العيش على إنتاجها وهو مبني على التعاون المشترك. (سليمان يحي محمد، ٢٠٠٧م، ص ٢٠١).

وكذلك هناك نماذج كبيرة وكثيرة أخرى مثل:

١. حاكورة الصدقة.
٢. حاكورة الفأس.
٣. حواكير أولاد السلاطين والميامر.
٤. حواكير الأعيان وقادة الدولة.
٥. حواكير التجار والخبراء.
٦. حواكير الملح في جبال الميدوب.
٧. حواكير النحاس في جَنُوب دارفور.

يصبح تغير مناطق الحواكير ممكناً إذا ما دعت الظروف لذلك، وهي نادرة كما حدث للحاكورة التي منحت للشيخ الفقيه محمد سلمى في حي برنو غرب الفاشر، فرفضها واستبدلت له بأخرى شرق الفاشر، ليس هنالك حرج في تداخل الحواكير في بعضها فمثلاً نجد حاكورة عائلية داخل حاكورة قبيلة وحاكورة قبيلة داخل حاكورة إدارية كبرى فلا تعارض في ذلك نسبة إلى أن الأرض الواسعة في دارفور وكلها ملكاً للسلطان، يمنحها لمن يشاء بعد التأكد من (خلوها) من موانع المنح أو النزاع. (صلاح الدين عبد الرضي، ٢٠٠٦م، ص ٦٥).

* الرحل وعلاقتهم بالحواكير:

هنالك علاقة حميمة بين المزارعين والرعاة الرحل، حيث نجدهم يتبادلون المنافع من خيارات الزراعة من الحبوب والغلل مع المنتجات الحيوانية من السمن والجلود واللحوم وغيرها، وذلك عبر تجمعات للأسواق معلومة بينهم حيث نجد الرحل في مساراتهم المختلفة يحافظون على الزراعة وفقاً للأعراف والتقاليد المعلومة، وتنمو العلاقات الاجتماعية والثقافية وأحياناً تصل إلى حد المصاهرة فتقوى أواصر المودة ويصبح الفرقاء رفقاء. (صلاح الدين، المرجع السابق، ص ٦٧).

أما علاقة الطبيعية بالمستقرين عبر قواعد معلومة متفق عليها، في الدخول والخروج من الحواكير، وتعد سلطنة الكيرا الرحل تابعين لها تبعية كاملة مثل رعاياها من القبائل الأخرى على الرغم من أن الرحل يخرجون من دائرة حدود السلطنة في بعض الأوقات، وكانت السلطنة تقوم بتعيين زعماء الرحل وتمنحهم شارات الحكم مثل كساوي الشرف والطبول النحاسية، وبعضهم يعينون في رتب عالية قد توازي المقاديم، وتأكيداً لذلك يخاطبهم السلطان في تنفيذ الأوامر السلطانية الخاصة بمنح الحواكير، وقد تم توحيد الرحل في إدارة واحدة أطلق عليها مقدومية الرحل، وهذا يؤكد أن للرحل حواكير ومناطق للاستقرار فيها في الصيف والخريف، والاستقرار للسكان وتحقيق العدل بينهم دون تميز، بالإضافة إلى جباية العوائد والفطرة وغيرها

وتسديد نصيب السلطان. (عبد الرحيم طه، ٢٠٠٧م، ص ٧٨).

لا توجد قبيلة في دارفور ليست لها حاكورة إطلاقاً بمراسيم سلطانية، وبغير مراسيم فنجد لكل قبيلة داراً سمى باسمها وهي أراضي شاسعة مترامية الأطراف تمت حيازتها بواسطة القبائل منذ عهود سحيقة قبل أن يهتم السلاطين بتنظيم تمليك الأرض، وتسود فيها ثقافة القبيلة الرئيسية وأعرافها وتقاليدها، وأحكام زعيم القبيلة هي السائدة. وهذه الأراضي ليست حكراً لأفراد القبيلة فقط، ولكنها مفتوحة ليعيش جميع الناس من الرعاة والمستقرين والتجار وأصحاب المهن دون استثناء لأحد، إذن دار القبيلة ومساعدية يمارسون سلطات أمنية وإدارية وقضائية لتوفير الأمن والاستقرار للسكان وتحقيق العدل بينهم دون تمييز، بالإضافة إلى جباية العشور والفطرة وغيرها وتسديد نصيب السلطان. (عربي السيد، مقابلة، ٢٠١٦م).

يرى الباحثان أن أفليم دارفور مقسم إلى حواكير معلومة الحدود معروفة الملاك ممنوحة من سلطان الفور القائم على العرش سميت لاحقاً بدار القبيلة، فنجد دار الزغاوة ودار البرقي ودار الرزيقات وداراً للفلاتة وداراً للتعايش... الخ ولكن بمرور الزمن والتطور الحياتي والسياسي والانتشار السكاني نجد أن قانون الأراضي الآن في المدن والقرى الكبيرة لغت هذه الأعراف والتقاليد، فليست هنالك سلطة مانحة أو نازعة. أما في الأرياف والبوادي فيحتفظون بحواكيرهم أبّ عن جدّ، يدافعون عنها بشراسة حتى الموت مثل حواكير الحدود.

للحواكير قيمة اقتصادية عالية في الزراعة والرعي والاحتطاب والسكن، لذلك نجد بعض القبائل متمسكة بأعرافها حتى الآن، لا أحد يمكنه أن يتجرأ في أخذ أي مساحة إلا بعد الجلوس مع مجموعة أو أفراد الحواكير حتى إذا كان المشروع حكومي عام، كما نلاحظ أن القبائل الحدودية تشكل خط الدفاع الأول للبلاد من أي خطر أو عدوان خارجي، وهذه ميزة أمنية متقدمة.

الختامة

خلصت الورقة إلى أن الحواكير في دارفور بدا نظام العمل بها منذ عهد السلطان كورو (١٧٩٠م) ثاني سلاطين اسرة كيرا. حيث تم توزيع الاراض بالمواثيق في بلاط السلطان في العاصمة مدينة الفاشر.

تنوعت اشكالها وطرق تملكها ما بين التملك الحر أو الاقطاعي مقابل ضريبة تدفع للسلطان أو الإيجار كما تعددت منافعها مما اكسبتها أهمية قصوى على المستوى المحلي، هذا بجانب انها اسهمت إسهاما كبيرا في الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يقود إلى التنمية ورفاهية أفراد المجتمع .

تعتبر قضية الأراضي والحواكير وملكيتهما واحدة من اكثر مشكلات البلاد تعقيدا خاصة في دارفور بموجب ذلك عقدت عدة اتفاقيات ومعاهدات كما برزت قوانين تسوية الأراضي في العام (١٩٢٥ تعديل ١٩٨٤م) لمعالجة الأزمة .

النتائج

- ١- الصراعات القبلية كانت سببا في الصراع حول ملكية الأرض (الخواكير). مما أدى إلى ضعف الروابط الاجتماعية .
- ٢- ضعف الإدارات الأهلية اسهم في ارتفاع معدلات الاحتكاك السالب بين ملاك الخواكير .
- ٣- اثر الصراع حول الخواكير في دارفور على الاستقرار والتنمية.

التوصيات

- ١- مراجعة قانون الأراضي لسنة ١٩٩٥ م حتى يطابق متغيرات العصر.
- ٢- توعية الإدارات الأهلية وتحديد دورها قانونياً.
- ٣- بسط هيبة الدولة واحترام مقوماتها.
- ٤- معالجة مسببات الخروج عن حاكمية الدولة سابقا و الاحتراز لاحقا.

قائمة المصادر والمراجع

وحقوق الإنسان، دار الخرطوم، (٢٠٠٩م).

٨. سليمان يحيى محمد، موسوعة تراث دارفور، ج ١، شركة مطابع الخرطوم للعملة (٢٠٠٧م).

٩. عون الشريف قاسم، اللهجة العامية في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ط ٣، السودان ٢٠٠٢م ص ٢٥٨.

١٠. عبد الرحيم طه، التوزيع القبلي في دارفور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية (١٩٨٦م).

١١. عبد الله عصام عبد الفتاح، دارفور وجع في قلب العروبة، كنوز للنشر، القاهرة، ط ٢ (٢٠٠٩م).

١٢. علي أبو زيد علي، حرب دارفور ونهر الدّم ونار القبائل، (٢٠٠٩م).

١٣. محمد إبراهيم أبو سليم، الفور والأرض، دار الخرطوم

١٤. محمد موسى محمود، صفحات من تاريخ دارفور منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة (٢٠٠٥م).

١. إبراهيم موسى محمد، نظام الحواكير وإدارة الأراضي في دارفور/ مفوضية أراضي دارفور، (٢٠١٠).

٢. إدريس يونس أحمد، حقيقة الحواكير ونظام الإدارة الأهلية في دارفور، شركة مطابع العملة المحدودة (٢٠١٤م)،

٣. ايدام عبد الرحمن ادم، تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات في العصور الوسطى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٨م.

٤. أحمد عبد القادر أرباب، تاريخ دارفور عبر العصور، مطبعة جامعة الخرطوم (١٩٩٨م).

٥. التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور أسبابه وتداعياته وعلاجه، شركة مطابع السودان للعملة، (١٩٩٩م).

٦. الطيب زين العابدين محمد علي سالم، جذور الازمة في دارفور، الخرطوم (٢٠١٣م).

٧. الباقر العفيف، قضايا الهوية

١٥. مكّي شبّكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة بيروت (١٩٧٥م).

٦١. لويس معلوف، المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرف، بيروت، ط٣٩، (٢٠٠٤م)، ص١٤٦.

١٧. عبد الشافع عيسى مصطفى، دارفور الأرض والخواكير، وادي صالح للطباعة، الخرطوم، (٢٠١٠م).

١٨. يُوسُفُ تكنه، دارفور صراع السلطة، دار مدارك للنشر، الخرطوم، (٢٠١٤م).

١٩. مقابلة مع د. عبد الرحمن أبكر محمد. ٢٠١٨/٣/١٤م زالنجي.

٢٠. مقابلة مع الشيخ/ عربي السيد محمد سلمى بمنزله بامدرمان في ٢٧/٩/٢٠١٨م.

٢١. مقابلة/ محمد عباس الأمين، بمنزله / أم درمان (٢٠١٩م).